نضال الشعب

الاثنين 2026/7/6 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (194)

منذ 1000 يوم.. الناشط الياباني يوسوكي فوروساوا يتظاهر وحيدا في شوارع طوكيو داعماً لفلسطين ومنددا بالإبادة الجماعية في غزة

حرب الألف يوم والانتخابات الفلسطينية

افتتاحية العدد

أيام قليلة تفصلنا عن مرور ألف يوم على حرب الإبادة والتجويع والتهجير في قطاع غزة، وبالتوازي معها الحرب التي سبقتها في الضفة الغربية منذ تسلّم حكومة اليمين القومي والديني والفاشين الجدد، بقيادة الثلاثي نتنياهو وبن غفير وسموتريتش، السلطة في دولة الاحتلال.

وإن كان الخيط الناظم لهذه الحرب على الجبهتين هو منع قيام دولة فلسطينية وإنهاء «حل الدولتين» المتفق عليه دولياً على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، فإن حماية المشروع الوطني الفلسطيني، في المقابل، كانت الخيط الناظم لجهود القيادة الرسمية الفلسطينية في مواجهة قرار المغامرة والمقامرة الذي اتخذته حركة حماس، بما مسّ مصير الشعب الفلسطيني ومستقبله وقضيته الوطنية.

والأمر الذي لا يحتاج إلى كثير من التفسير أو المحاججة هو ما وصلنا إليه في قطاع غزة من فرض الوصاية الدولية عليه، والتي، رغم أن سقف القرار الدولي حدد بعامين، فإنه مع تأخر تطبيق القرار لأكثر من ستة أشهر، وتعثر عملية التمويل، ودخول قوات الاستقرار الدولية، وانتقال اللجنة الوطنية الفلسطينية لتسلّم زمام السلطة في قطاع غزة، فإن هذا الوقت المستقطع، الذي يحسب من عمر معاناة شعبنا في غزة والضفة الغربية، يرافقه خطر تمديد المرحلة الانتقالية إلى أجل غير محدد، وما ينطوي عليه ذلك أيضاً من مخاطر فصل قطاع غزة عن سائر أرض دولة فلسطين، المتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وهو ما لا يمكن استبعاده في ظل الترتيبات الجارية في المنطقة وما تنطوي عليه من ثلاثة محددات رئيسية: الأولى: نتائج المفاوضات الأمريكية الإيرانية، التي استبعدت منها إسرائيل، وسقطت معها أحلام نتنياهو بصياغة شرق أوسط جديد، بما ينطوي عليه من نظام أمني إقليمي تصبح فيه إسرائيل اللاعب الرئيس، إن لم تكن المقرر، وبالتالي يفتح أمامها المجال ليس فقط لبسط النفوذ والهيمنة، وإنما أيضاً لفرض الاتفاقيات الإبراهيمية على الدول التي وضعت شروطاً ومحددات للانضمام إليها، بخلاف الدول التي انضمت إليها استجابة للمطلب الأمريكي أو طوعاً، بناءً على أوهام استخدام القوة الإسرائيلية لردع إيران عن الاعتداء عليها.

وإلى حين انتهاء المفاوضات، التي قد تتجاوز المدة المقررة البالغة ستين يوماً، وما قد ينجم عنها من ترتيبات إقليمية، فإن نتنياهو، الذي اضطر مرغماً إلى وقف الحرب في لبنان تحت الضغوط الأمريكية أملاً في التوصل إلى اتفاق سلام مع العهد الجديد في لبنان، ليضيفه إلى ما تبقى له من رصيد قبل الانتخابات في نهاية أكتوبر المقبل، فإن المساحة المتروكة له في استخدام ورقة غزة أكبر بكثير من لبنان، كما أن أهميتها أكبر أيضاً في ظل الادعاء بتضخيم قوة حماس، ونزع سلاحها، والاستمرار في العمليات العسكرية، لعلها ترفع من حظوظه في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي.

الثانية: الانتخابات الإسرائيلية في نهاية أكتوبر المقبل، والتي تشير مجمل الاستطلاعات إلى تعمق الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي بين الكتل الثلاث الكبرى، فكتلة الائتلاف الحاكم بقيادة الثلاثي نتنياهو وبن غفير وسموتريتش لم تتجاوز، في أفضل حالاتها، اثنين وخمسين مقعداً، فيما تجري المتغيرات في موازين القوى داخل الكتلة نفسها، بنمو أو تراجع أي من مكوناتها على حساب الآخر، وليس على حساب الكتل الأخرى. أما كتلة المعارضة، فإن القاسم المشترك الأعظم بين أطرافها هو إسقاط نتنياهو وحكومته، بصرف النظر عن التباينات المتعلقة بالأوضاع الداخلية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق والحريات، وكذلك فيما يتصل بالسلام والأمن مع الفلسطينيين، باعتبار ذلك أيضاً قضية داخلية تمس الأمن القومي الإسرائيلي.

لكن الواضح من مجمل القراءات أن كتلة نتنياهو وشركاءه، تحت كل الظروف، لن تعود إلى الحكم، رغم دعوته إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهذه الدعوة لم تقابل بالرفض فقط، وإنما بالازدراء والسخرية من قبل المعارضة بمختلف أطيافها، والتي هي أيضاً، في أفضل أحوالها، لم تتجاوز تسعة وخمسين مقعداً، ما يجعلها أمام خيار وحيد، وهو التحالف مع أحد أطراف الكتلة العربية الفلسطينية، ممثلة بالقائمة الموحدة برئاسة منصور عباس، الذي يقدم نفسه شريكاً، سواء بصورة مباشرة أو عبر توفير شبكة أمان للحكومة الائتلافية المقبلة.

بيد أن ذلك، رغم أهميته في الاعتراف بالثقل والوزن العربي الفلسطيني، يجب أن يتعزز في الحياة السياسية والمجتمعية الإسرائيلية من خلال تقوية الوحدة بين المكونات السياسية العربية، وتحفيز الجمهور على المشاركة في الانتخابات، وصولاً إلى كتلة مانعة ومؤثرة في تشكيل أي حكومة إسرائيلية مقبلة.

الثالثة: انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية مطلع نوفمبر المقبل، والتي تشير مؤشراتها بوضوح إلى أن الحزب الجمهوري لن يستطيع المحافظة على أغلبيته في كلا المجلسين، لكن الأهم من ذلك هو التقدم الكبير لأنصار الحق الفلسطيني من المرشحين على قوائم الحزب الديمقراطي، ولا سيما من الاشتراكيين الديمقراطيين، ونجاحهم في المنافسات الداخلية وانتزاعهم حق الترشح باسم الحزب في ولايات متعددة، رغم الضغوط والتمويل الذي تقدمه لجنة «إيباك» لمرشحين محسوبين على اللوبي الصهيوني الأمريكي.

وإذا ما تحقق ذلك بالفعل، فإن قدرة الإدارة الأمريكية الحالية على ممارسة السياسات ذاتها، داخلياً وخارجياً، ستكون أكثر تقييداً، وستواجه عراقيل من قبل أغلبية المشرعين في كلا المجلسين.

إن قراءة هذه المحددات ليست مسألة تقنية، بل هي في جوهرها ومضمونها سياسية، وتهدف إلى تحديد المسار السياسي الذي يحافظ على مشروعنا الوطني ويدفع باتجاه تجديده وإعادة بناء شرعيته وفقاً للمصلحة الوطنية الفلسطينية، وليس استجابة لضغوط خارجية، بل باعتباره استحقاقاً وطنياً داخلياً وحقاً أصيلاً للمواطنين الفلسطينيين في اختيار قيادتهم وممثليهم عبر صناديق الاقتراع، وليس ثمة طريق آخر لتجديد بنية النظام السياسي الفلسطيني.

كما أن الانتخابات ليست قضية تقنية، بل هي في جوهرها اشتباك سياسي مع الاحتلال الساعي إلى تقويض النظام السياسي الفلسطيني وشرعيته، ومن جهة أخرى تعبير عن قدرتنا على الإمساك بزمام المبادرة، والمضي قدماً في إنجاز جميع التحضيرات اللازمة لإنجاح هذا المسار الديمقراطي التجديدي، وتحميل المجتمع الدولي والأشقاء العرب، ممن تحملوا مسؤولية دعم الشرعية الفلسطينية، مسؤولية توفير الظروف والبيئة الحاضنة لإنجاح هذا الخيار الديمقراطي، الذي يحافظ على وحدة الشعب والأرض والنظام السياسي الفلسطيني، ويشكل المدخل الوحيد لإنهاء الانقسام ووضع حد لحالة الفصل عبر صناديق الاقتراع، باعتبارها المدخل الوحيد للشراكة والمشاركة السياسية، ولا طريق غير ذلك إلا لمن يبحث عن مصالحه الحزبية الضيقة، التي لن تكون نتائجها سوى التساوق مع الانقسام، أو، في أحسن الأحوال، تأبيد الوضع القائم، الذي لا نتيجة له سوى شطب مشروعنا الوطني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

فلسطين بمنظمة العمل الدولية: عندما ينتصر الحق وتتكلم إرادة العالم

بقلم: حسين قرابصة

لم يكن التصويت الكاسح الذي حظيت به فلسطين في الدورة (114/113) لمؤتمر العمل الدولي مجرد حدث إجرائي يضاف إلى سجلات منظمة دولية، بل كان لحظة سياسية بامتياز، حملت دلالات تتجاوز حدود المنظمة لتصل إلى جوهر الرواية والشرعية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

فحين تصوت أغلبية ساحقة من دول العالم لصالح فلسطين في منظمة العمل الدولية، فإن العالم لا يمنح الفلسطينيين مقعداً إضافياً في مؤسسة أممية فحسب، بل يجدد اعترافه بحقوق شعب ما زال يناضل من أجل الحرية والاستقلال والعدالة. وهذا التصويت الواسع لم يكن انتصاراً دبلوماسياً لفلسطين وحدها، بل انتصاراً لقيم العدالة الدولية وللشرعية الأممية التي حاول البعض طويلاً الالتفاف عليها أو تجاهلها.

ويؤكد هذا النجاح أيضاً أن الدبلوماسية الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قادرة على حشد التأييد الدولي لقضيتنا الوطنية، وتعزيز حضور فلسطين في المؤسسات الدولية، انطلاقاً من الحق وعدالة القضية الفلسطينية واستناداً إلى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

لقد أثبتت نتائج التصويت أن القضية الفلسطينية، رغم كل ما تتعرض له من محاولات تهميش أو تغييب، ما زالت تحتفظ بمكانتها في وجدان العالم. كما أكدت أن فلسطين ليست قضية تخص شعباً أو منطقة بعينها، وإنما قضية عالمية ترتبط بمبادئ الحرية والاستقلال والعدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي عالم تتغير فيه التحالفات وتتبدل فيه المواقف وفق المصالح، جاءت هذه النتيجة لتؤكد حقيقة راسخة مفادها أن عدالة القضية الفلسطينية ما زالت قادرة على حشد التأييد الدولي، وأن صوت الحق لا يزال أقوى من حملات التضليل ومحاولات فرض الأمر الواقع بالقوة.

إن أهمية هذا الإنجاز تتضاعف عندما ندرك المكانة التي تحتلها منظمة العمل الدولية باعتبارها واحدة من المؤسسات الأممية وأكثرها تأثيراً، فهي المنظمة التي تجمع الحكومات وأصحاب العمل والعمال في إطار ثلاثي يعكس نبض المجتمع الدولي وتوازناته. ومن هنا فإن تثبيت الحضور الفلسطيني داخل هذه المؤسسة يمثل اعترافاً متجدداً بحق الشعب الفلسطيني في أن يكون جزءاً من المنظومة الدولية، وأن تُسمع قضاياه وتُطرح معاناة عماله أمام العالم بأسره.

وإذا كان هذا الإنجاز يعكس نجاح الدبلوماسية الفلسطينية وقدرتها على حشد الدعم الدولي، فإنه يعكس في الوقت ذاته عمق الالتزام العربي بالقضية الفلسطينية. فقد كانت المواقف العربية الموحدة عاملاً أساسياً في تحقيق هذا النجاح، وأثبتت مرة أخرى أن فلسطين ستبقى القضية المركزية للأمة العربية مهما تعاظمت التحديات وتعقدت الظروف.

ومن هنا، فإن واجب الوفاء يقتضي توجيه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأشقاء العرب من المحيط إلى الخليج، إلى الملوك والرؤساء والحكومات العربية، وإلى وزارات العمل العربية، ومنظمة العمل العربية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والاتحادات العمالية العربية، وممثلي أصحاب الأعمال العرب، الذين خاضوا معركة الدعم والتأييد بكل مسؤولية واقتدار، وأسهموا في حشد المواقف الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية.

كما نتوجه بالتحية والتقدير إلى كل الأصدقاء والشركاء في مختلف أنحاء العالم، من حكومات واتحادات نقابية وأصحاب عمل ومؤسسات دولية وشخصيات مؤثرة، ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية ومجموعة الدول الإسلامية وقفوا إلى جانب فلسطين في هذه المحطة المهمة. ونخص الاتحاد النقابات العالمي، وكل القوى الحرة التي آمنت بأن الدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين هو جزء لا يتجزأ من الدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في العالم.

إن الرسالة الأهم التي خرجت من جنيف هذا العام هي أن فلسطين ليست وحدها. فخلف هذا التصويت تقف إرادة دول وشعوب ومؤسسات آمنت بأن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وأن العدالة لا يمكن أن تكون انتقائية، وأن الشعب الفلسطيني يستحق أن ينال حقوقه الوطنية المشروعة كاملة غير منقوصة.

لقد كانت هذه النتيجة تعبيراً صريحاً عن فشل كل المحاولات الرامية إلى عزل فلسطين أو تهميش حضورها الدولي، كما كانت تأكيداً جديداً على أن الشرعية الدولية لا تزال ترى في القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني تستحق الدعم والإسناد.

واليوم، ونحن نستقبل هذا الإنجاز بفخر واعتزاز، فإننا ندرك أن ما تحقق ليس نهاية الطريق، بل خطوة جديدة على طريق طويل من العمل السياسي والدبلوماسي والنقابي. فالمعركة الحقيقية تبقى في ترجمة هذا التأييد الدولي إلى خطوات عملية تعزز حقوق شعبنا وتدعم صموده وتكرس حضوره في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية. لقد انتصرت فلسطين في منظمة العمل الدولية، لكن الأهم أن العالم جدد ثقته بعدالة القضية الفلسطينية. وهذا في حد ذاته انتصار سياسي وأخلاقي ودبلوماسي يحمل من المعاني ما هو أكبر بكثير من نتيجة تصويت، لأنه يؤكد أن فلسطين، رغم الجراح والتحديات، ما زالت قادرة على جمع أحرار العالم حول راية الحق والعدالة والحرية.

عضو المجلس الوطني الفلسطيني

بين ترحيب الاحرار وغضب الاحتلال والمطبعين

باسم المصريين: الكابتن حسن يرفع علم فلسطين ويهديها الإنجاز التاريخي

تقرير - ريحاب شعراوي

أهدى المدير الفني للمنتخب المصري الكابتن حسام حسن، الإنجاز التاريخي ببلوغ دور الـ 16 من كأس العلم لأول مرة أيضا إلى شعب فلسطين التي احتفى برفع علمها في استاد المباراة بقلب الولايات المتحدة الامريكية في موقف اثلج صدور المصريين والعرب واحرار العالم، واشغل غضب الاحتلال الإسرائيلي واعوانه.

وفي ختام المباراة، التي فاز فيها على أستراليا، رفع حسن العلم الفلسطيني وأهدى الفوز للشعب الفلسطيني، قائلاً: «قلبي وروحي معهم. رحم الله شهداءهم. أهدي هذا النصر للشعبين الطيبين والنبيلين.»

وظهر حسن متأثرا عقب صافرة النهاية، إذ ذرف الدموع احتفالا بالإنجاز التاريخي، قبل أن يقود لاعبي المنتخب إلى سجود جماعي شكرا لله داخل أرضية الملعب.

واختار الكابتن هذه اللحظة العظيمة لكرة القدم المصرية، لتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين في الضفة والقطاع، الذين احتفلوا بنصر المنتخب المصري وواكبوا مباراته.

وقال حسن، في تصريحات لقناة «بي إن سبورتس»: «أهدي الفوز لطرف آخر بجانب الشعب المصري. للشعب الفلسطيني الذي لم يخذلنا أبدا في مؤازرته، وأقول لهم: اللهم ارحم شهداءكم».

وأضاف: «قلبي وروحي مع الشعب الفلسطيني، وأنا أشكرهم من كل قلبي لأنهم فرحون جدا من أجلنا. ربنا ينصرهم، وربنا يرحم شهداءهم».

واعتبر سياسيون اللفتة المؤثرة ان الكابتن حسن بمبادرته الشجاعة لم يكن يتحدث بصفته مدربا لكرة القدم فقط بل عبّر عن مشاعر المصريين وعن إحساس عميق لدى اغلب العرب والمسلمين الذين لم تغب القضية الفلسطينية عن وجدانهم رغم التطورات والمستجدات وانقضاء عقود.

ورأى متابعون ومعلقون ان الموقف يتجلى ضمن مشهد عالمي أرحب خرج فيه نصرة القضية الفلسطينية من الإطار السياسي إلى حضور لافت في الملاعب والجامعات والشوارع في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم والوطن العربي حيث أصبح التضامن ظاهرة شعبية تمتد من مدرجات الملاعب إلى الحراك الطلابي وصولا إلى المظاهرات والوقفات في شوارع مدن العالم في تعبير واضح عن اتساع الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية.

واعتاد الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات مؤازرة المنتخب المصري منذ انطلاق مشواره في كأس العالم 2026، وتابعوا مباراته أمام أستراليا وسط أجواء من التشجيع، رغم الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين التي تربطها بمصر روابط وعلاقات تاريخية واجتماعية اخوية راسخة ووثيقة، وهو ما ينعكس على الحضور الواسع للأندية وللمنتخب المصري في الوجدان الرياضي الفلسطيني، خاصة خلال البطولات الكبرى.

ويتعمق اثر هذا الموقف الوطني والإنساني كون رسالة التضامن والاسناد التي طيرها الكابتن حسن جاءت وسط حرب الإبادة المتواصلة التي يتعرض لها الفلسطينيون، في قطاع غزة والضفة الغربية ومخاطر الضم و الطرد والتهجير القسري والتنكر للأبسط حقوقه الوطنية المشروعة.

وفيما قوبل انتصار مصر ورسالة مدير المنتخب بترحيب الفلسطينيين الذين خرجوا ملوحين بالأعلام المصرية والجماهير العربية، اثارت موجة غضب لدى الاحتلال، التي يواجه وحكومته عزلة وإدانات متصاعدة جراء جرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني.

وشن الاعلام العبري هجوما شديدا معتبرا الخطوة تحديا سياسيا مباشرا للاحتلال يتجاوز حدود الرياضة. وقالت القناة 12 إن مدرب منتخب مصر صنع التاريخ بتأهل بلاده لأول مرة إلى ثمن نهائي كأس العالم استغل المنصة لرفع علم فلسطين وإهداء الفوز لسكان قطاع غزة متمنيا لهم النصر.

وزعمت ان حسن الهداف التاريخي لمنتخب مصر رفع علم "كيان" غير مشارك في البطولة في مخالفة لقوانين الفيفا، لا سيما أن مصر ترتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اختار مدرب مصر استغلال المنصة العالمية للتضامن مع الفلسطينيين، وقال إن قلبه وروحه مع الفلسطينيين وأن كلماته لاقت صدى واسعا في العالم العربي وانتشرت بسرعة على منصات التواصل الاجتماعي.

ونقل موقع "واللا" الإخباري عن أحد المستوطنين تغريده له قال فيها: "كل من لا يقف مع الأرجنتين في مباراتها المقبلة ضد مصر، هو كاره لإسرائيل وكاره لكرة القدم"

بدوره، شن الإعلامي توفيق عكاشة المعروف بدعمه للتطبيع، هجوما على المدير الفني للمنتخب الوطني بعد رفعه علم فلسطين داخل الملعب، رغم الاحتفاء الواسع الذي قوبلت به مبادرة حسام حسن بين المصريين، وإهدائه الفوز للشعب الفلسطيني الذي انتشرت فيديوهات له وهو يؤازر منتخب الفراعنة في كأس العالم.

وكتب عكاشة، على حسابه بمنصة "فيسبوك" اليوم السبت: "حسام حسن أخطأ أكبر خطأ في حق مصر، يا حسام بك علم مصر أغلى من نفسك عليك ولا يرفع غيره في المحافل الدولية، ولا حضرتك هتعمل فيها أبو تريكه".

وأثارت تدوينة عكاشة، الغضب ورد معلق: "فلسطين قضية كل عربي ومسلم، والعلم الفلسطيني الرسمي واحد ورفع حسام له زاده مكانة وقيمة عندنا نحن المصريين وعند العرب كافة".

وكتب آخر: "قضية فلسطين قضية كل العرب والمسلمين وأولهم مصر العظيمة".

وأضافت معلقة أخرى: "فعلا عندك حق مافيش أغلى علينا من مصرنا، بس فيه حاجات لما بتتعمل بتزود رصيد مصر وبتعلي من شأنها، حاجات مش أي حد يفهمها ويقدرها، مصر هواها فلسطيني، ستظل فلسطين وشعبها والقضية في دمنا حتى يحدث الله أمرا كان مفعولا، ومافيش أفضل من المناسبة دي والحدث ده والعالم يتفرج علينا عشان نبرز اهتمامنا بإخواننا وقضيتهم".

ونشر المحامي والإعلامي خالد أبو بكر، صورة لحسام حسن حاملا علمي مصر وفلسطين، وعلق: "الراجل ده بيمثلني وهو شايل علم مصر وفلسطين، تحيا مصر وتحيا فلسطين".

ويأتي هذا التصعيد في ظل حساسية بالغة تجاه أي ظهور للرموز الفلسطينية في المحافل الدولية، حيث تسعى إسرائيل عادة إلى عزل القضية الفلسطينية، لكن حسن، أحسن استغلال التألق الرياضي المصري وحول منصة المونديال للتعبير عن التضامن وكسر الحصار الإعلامي برسالة اعتبرت سياسية تجاوز حدود الملعب لتعيد القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام العالمي رغم محاولات الطمس المستمرة. ويملك حسام حسن سجلًا دوليًا حافلًا بالإنجازات والأرقام القياسية عبر مسيرة طويلة كلاعب وهداف، حيث يُعد الهداف التاريخي للفراعنة برصيد 68 هدفًا، وثاني أكثر اللاعبين مشاركة بـ176 مباراة

النضال الشعبي: العودة حق فردي وجماعي مقدس ولا يسقط بالتقادم

اليوم العالمي للاجئين نكبة مستمرة..6.2 مليون لاجئ فلسطيني في 58 مخيماً و1.9 مليون نازح بغزة و40 ألفاً بشمال الضفة

سياسيون: تدمير مخيمات الضفة وحظر عمل "الأونروا" محاولة إسرائيلية لتقويض رمزية المخيم وشطب حق العودة

تقرير – نائل موسى

احيا المجتمع الدولي، الأسبوع الماضي، اليوم العالمي للاجئين، فيما قضية اللاجئين الفلسطينيين التي صنعتها العصابات الصهيونية ابان النكبة عام 1948، ما زالت تمثل أكبر وأطول قضية لجوء في التاريخ المعاصر، تتفاقم في ظل تنكر حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة لحق العودة والسعي فرض وقائع جديدة بالقوة الغاشمة.

ويحتفل باليوم العالمي للاجئين في 20 يونيو من كل عام، حيث يخصص لاستعراض هموم وقضايا ومشاكل اللاجئين والأشخاص الذين تتعرض حياتهم في أوطانهم للتهديد، وتسليط الضوء على معاناتهم وبحث سبل تقديم المزيد من العون لهم.

وبدأ الاحتفال باليوم عام 2000 بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 ديسمبر من نفس السنة، الذي نوه الى أن ال تاريخ2001 كان ليوافق الذكرى الخمسون لإعلان الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وتم اختيار يوم 20 يونيو لتزامنه مع الاحتفال مع يوم اللاجئين الأفريقي الذي تحتفل به عدة بلدان إفريقية.

وتستضيف الأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة للاجئين والمجموعات المدنية في أنحاء العالم أحداث اليوم العالمي للاجئين للفت انتباه الجمهور إلى ملايين اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب الحرب والصراع والاضطهاد.

ويتميز الاحتفال السنوي بمجموعة متنوعة من الأحداث في أكثر من 100 دولة بمشاركة واسعة وممثلة. وبينما يحتفي العالم باليوم تحت شعارات التضامن والحماية والبحث عن حلول، يحيي الفلسطينيون المناسبة وسط مشهد أكثر تعقيداً وقسوة، مع استمرار حرب الابادة في قطاع غزة، وتصاعد التهجير في الضفة الغربية، واستهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، الشاهد الدولي الأبرز على واحدة من أطول قضايا اللجوء في التاريخ الحديث.

ورغم انقضاء 78 عاماً على النكبة لا تزال تمثل قضية جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في ظل استمرار معاناة ملايين اللاجئين داخل الوطن وفي الشتات. وتزامناً مع المناسبة، شهدت عدة دول فعاليات تضامنية دعماً للاجئين الفلسطينيين ورفضاً لسياسات التهجير.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى تعزيز التضامن مع اللاجئين حول العالم والعمل على حمايتهم، مؤكداً أن ملايين الأشخاص ما زالوا يضطرون إلى مغادرة منازلهم بسبب النزاعات والاضطهاد. مشددا على احترام القانون الدولي للاجئين وحماية الحق في طلب اللجوء، والعمل على إيجاد حلول تضمن للاجئين حياة آمنة وكريمة وفرصاً حقيقية للاعتماد على الذات.

وصف رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية برهان الدين دوران ما يجري في قطاع غزة بأنه أحد أوضح الأمثلة المعاصرة على التهجير القسري، مؤكداً أن صرخات الأطفال والنساء والمدنيين الذين فقدوا منازلهم وأحباءهم تمثل نداءً للضمير الإنساني العالمي.

وأكدت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل جوهر القضية الفلسطينية، مجددة رفضها القاطع لأي شكل من أشكال تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه أو داخلها، ومشددة على استمرار دعم "الأونروا" سياسيًا وماليًا وقانونيًا.

وحذرت من عواقب المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم، مؤكدة أن تداعياتها لن تقتصر على المنطقة العربية فحسب، بل ستمتد إلى المناطق المحيطة، كما شددت على رفض أي محاولات لتقليص دور "الأونروا" أو إلغائها أو استبدالها أو تغيير تعريف اللاجئ الفلسطيني ووضعه القانوني. داعية المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم المستدام لها والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

فلسطينيا، يؤكد السياسيون أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل "القضية الإنسانية والحقوقية الأطول والأكثر عمقاً في التاريخ الحديث"، في ظل استمرار الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني وسعي الاحتلال الإسرائيلي الى فرض تحولات ديموغرافية تستهدف حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. ويشددون على الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وصون هويتهم الوطنية، وتعزيز حضور قضية اللاجئين على المستويين الإقليمي والدولي حتى نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

وقال الباحث الدكتور عاصم الجرادات إن الفلسطينيين لم يتخلوا يوماً عن حقهم في العودة، لكن استمرار الاحتلال والاستيطان وتراجع فاعلية النظام الدولي جعل هذا الحق يبدو بالنسبة لأجيال كاملة وكأنه "يوتوبيا فلسطينية".

وأضاف: السؤال الحقيقي ليس لماذا يتمسك الفلسطيني بحقه في العودة، بل لماذا فشل العالم في إنهاء أطول قضية لجوء في التاريخ الحديث رغم مرور أكثر من سبعة عقود، مؤكدا أن حق العودة سيبقى جزءاً أصيلاً من الوعي الوطني الفلسطيني.

ويجمع الفلسطينيون على أن قضية اللاجئين تمثل جوهر القضية الفلسطينية وعنوانها السياسي والوطني، وأن إحياء اليوم العالمي للاجئين يشكل مناسبة لتجديد التأكيد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة إلى دياره وممتلكاته التي هُجّر منها عام 1948 وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194).

وقال رئيس قسم ديموغرافيا فلسطينيي الشتات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حاتم قرارية أن التحولات وما رافقها من متغيرات سكانية واجتماعية واقتصادية تستوجب قراءة معمقة في ضوء التحديات الراهنة التي تواجه القضية الفلسطينية، خاصة [illegible]

حرب الإبادة الجماعية في غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة في شمال الضفة وما نتج عنها من نزوح قسري وتدمير واسع للمخيمات والتجمعات الفلسطينية.

ودعا مدير مركز أبحاث سياسات اللاجئين الفلسطينيين إبراهيم الطلاع الى قراءة معمقة للتحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تجمعات اللاجئين الفلسطينيين خلال العقود الماضية، مؤكدا أن تحليل هذه المؤشرات لا يقتصر على البعد الإحصائي فحسب، بل يشكل أداة مهمة لفهم التحولات المجتمعية التي شهدها اللاجئون الفلسطينيون، ويسهم في دعم الدراسات والأبحاث المتخصصة وتعزيز قدرة صناع القرار على تطوير السياسات والبرامج الموجهة للاجئين وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية حقوق اللاجئين وصون هويتهم الوطنية.

وبحسب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيس دائرة شؤون اللاجئين، د. أحمد أبو هولي يشكل اللاجئين 42% من إجمالي سكان دولة فلسطين، فيما يبلغ المسجلين لدى وكالة "الأونروا" قرابة 6.2 ملايين لاجئ موزعين على 58 مخيماً رسمياً. فيما بلغ عدد الفلسطينيين حول العالم 15.5 مليون نسمة. وتقدر أكثر الأرقام تواضعا أن 171 ألف فلسطيني استشهدوا منذ نكبة عام 1948، بينهم 74,176 شهيداً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ونحو 11 ألف مفقود ما زالوا تحت الأنقاض.

ويرى أبو هولي، أن قضية اللجوء الفلسطيني تمثل القضية الإنسانية والحقوقية الأطول والأكثر عمقاً في التاريخ الحديث، مبيناً أن شعبنا يدخل عاماً جديداً من الظلم الممنهج وسط استمرار حرب الإبادة الجماعية المتواصلة.

وقال، الأوضاع الراهنة تجاوزت حدود الكوارث الإنسانية التقليدية، في ظل الاستهداف المباشر والممنهج للوجود الفلسطيني وبنيته التحتية والاجتماعية في مخيمات اللجوء وأماكن الشتات.

وتواجه مخيمات اللجوء في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية فصلاً تدميرياً وحرب إبادة غير مسبوقة؛ حيث يتعرض أبناء القطاع لقتل جماعي وحصار مطبق أدى إلى نزوح قسري متكرر طال نحو 1.9 مليون فلسطيني، فيما تشهد مخيمات شمال الضفة (جنين، طولكرم، نور شمس، وبلاطة) لعدوان عسكري ممتد منذ أكثر من عام أسفر عن تدمير كامل للبنى التحتية، وشبكات المياه، والبيوت، وتهجير ونزوح أكثر من 40 ألف لاجئ من تلك المخيمات، في محاولة إسرائيلية واضحة لتقويض رمزية المخيم كشاهد حي على حق العودة.

وأوضح أبو هولي، أن مليون شخص يتركزون حالياً داخل 862 موقعاً ونقطة نزوح مبعثرة وعشوائية؛ تستوعب خانيونس الكتلة الأكبر بنحو 391 ألف نازح في 214 موقعاً، تليها دير البلح بحوالي 96 ألف نازح في 94 موقعاً، ثم غزة والشمال بـ 25 ألف عائلة نازحة في منشآت مؤقتة ومدمّرة، بينما تقتصر الكتلة في رفح على 500 عائلة نازحة في مناطق محاصرة ومعزولة.

وتحولت البيئة المعيشية في مخيمات ومواقع النزوح إلى خطر حقيقي على الحياة جراء تعمد الاحتلال تدمير 90% من شبكات المياه والصرف الصحي، مما تسبب في انتشار مخيف للأوبئة والأمراض الجلدية والتهاب الكبد الوبائي، ومجاعة حادة واعتداءات مستمرة أجبرت 90% من النازحين على الاعتماد الكلي على معونات "الأونروا" المقلصة.

وحذر أبو هولي من التحديات الوجودية الراهنة تواجه اللاجئين والوكالة معاً؛ جراء الاستهداف الإسرائيلي المباشر للشرعية القانونية للأونروا ومحاولات حظر عملها، وقصف مقراتها الرسمية ومدارسها التي تؤوي النازحين، والضغط السياسي لتجفيف منابع تمويلها، بهدف إنهاء تفويضها وفق القرار الأممي 302 لتصفية قضية اللاجئين وإنهاء الشاهد الدولي عليها.

وطالب أبو هولي المجتمع الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة، والقوى الفاعلة عالمياً، بالتدخل الفوري والجاد لرفع هذا الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة الغائبة منذ 78 عاماً من اللجوء والنكبة المستمرة ودعم الاونروا ماليا وسياسيا لاستمرارية خدماتها المنقذة للحياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وأشار إلى أن التحولات الديموغرافية التي يشهدها الشعب الفلسطيني اليوم لم تعد مرتبطة فقط بتداعيات النكبة التاريخية، بل باتت تتأثر بشكل مباشر بالعدوان الإسرائيلي المستمر وسياسات التهجير القسري والاستهداف الممنهج للتجمعات الفلسطينية، لا سيما في مخيمات شمال الضفة

وأكد أبو هولي أن حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين تتطلب تحركاً دولياً جاداً لوقف جرائم التهجير القسري والتطهير العرقي، وضمان استمرار عمل "الأونروا"، باعتبارها الشاهد الدولي على قضية اللاجئين الفلسطينيين والمسؤولة عن تقديم الخدمات لهم إلى حين تنفيذ الحل العادل لقضيتهم وفق قرارات الشرعية الدولية.

وتؤكد دولة فلسطين، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ستبقى جوهر القضية الفلسطينية وأحد أبرز الشواهد التاريخية على الظلم المستمر الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948، والتي أدت إلى اقتلاع وتشريد مئات الآلاف من ديارهم وأراضيهم.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين، بعد مرور أكثر من سبعة عقود، لا يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في مخيمات اللجوء والشتات، محرومين من حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولفتت الى أن إحياء اليوم يأتي في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وما خلفه من موجات تهجير ونزوح قسري غير مسبوقة، خاصة في قطاع غزة، حيث تعرضت الغالبية العظمى من السكان للتهجير المتكرر، وتدمير المنازل والأحياء السكنية والبنية التحتية المدنية، في مشهد يعيد إلى الأذهان المأساة التاريخية عام 1948.

وتتواصل في الضفة، بما فيها القدس الشرقية، سياسات الاستيطان والضم والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري، لا سيما في المخيمات التي شهدت خلال الأشهر الماضية عدواناً عسكرياً واسع النطاق أدى إلى تهجير آلاف الفلسطينيين، في محاولة لفرض وقائع ديمغرافية وجغرافية جديدة بالقوة. وأكدت دولة فلسطين أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني اليوم لا يمكن فصله عن السياق التاريخي المستمر لسياسات الاقتلاع والتهجير والإحلال الاستعماري التي مورست بحقه على مدى عقود، كما جددت رفضها القاطع لجميع المخططات الرامية إلى فرض التهجير القسري أو إعادة توطين الفلسطينيين خارج أرضهم، أو التعامل مع النزوح الحالي باعتباره واقعاً دائماً يمكن البناء عليه سياسياً أو قانونياً.

شدد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية إنسانية أو إغاثية فحسب، بل هي قضية سياسية وقانونية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة. وأنه لا يمكن معالجة معاناة اللاجئين الفلسطينيين من خلال حلول مؤقتة أو ترتيبات إنسانية تتجاوز حقوقهم الثابتة، وإنما عبر معالجة جذور القضية وإنهاء الظلم التاريخي الواقع عليهم، بما يضمن إعمال حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حق العودة والتعويض.

بدورها، أكدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني أن حق العودة مقدس لا يسقط بالتقادم، وأن ابناء شعبنا متمسكون بعودتهم إلى ديارهم وأراضيهم التي هجروا منها بفعل آلة الدمار والعدوان الاسرائيلية.

وتابعت أثبت شعبنا الفلسطيني أنه قادر على مواصلة نضاله ولن يستسلم، وأن المراهنة على اسقاط حق العودة افشلته ارادة شعبنا وقواه الحية. مشيرة الى ان الظروف التي يمر بها في قطاع غزة والضفة "قاسية"، خاصة في ظل تعرضهما للنزوح حيث تمارس حكومة الاحتلال الفاشية بعدوانها سياسة التهجير القسري والتطهير العرقي.

ودعت الى تخصيص فعاليات "اليوم العالمي للاجئين" لتقديم المزيد من بذل المزيد من الجهود تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وأكدت الجبهة التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها استنادا إلى القرار194 ورفضها لكل المخططات التي تحاول الانتقاص من هذا الحق أو تجاوزه.

غزة... وطنٌ ليس للبيع

التهجير، وتذويب الهوية القانونية لغزة، ومحاولات التصرف بالأرض... مخاطر تستوجب اصطفافاً وطنياً للدفاع عن الوطن قبل فوات الأوان

كتب: وليد العوض

في الصراعات الكبرى، لا تبدأ المعارك بتغيير الخرائط، بل بتغيير اللغة. فقبل أن يُعاد رسم الجغرافيا، تُعاد صياغة المفاهيم، وتُستبدل المصطلحات التي يرتب عليها القانون الدولي مسؤوليات واضحة بمسميات أكثر نعومة وأقل إثارة للمساءلة.

ومن هنا، لا يمكن النظر إلى الترويج الإسرائيلي لمصطلح "العبور الحر" باعتباره مجرد تعبير سياسي عابر، بل باعتباره جزءاً من معركة سياسية وقانونية تهدف إلى إعادة توصيف ما يجري في قطاع غزة، واستبدال مفهوم التهجير القسري بمفردات توحي بأن ما يحدث هو خيار فردي، لا نتيجة حرب إبادة وتجويع وتدمير ممنهج يدفع السكان إلى مغادرة وطنهم قسراً.

فالاحتلال لا يسعى فقط إلى تهجير أصحاب الأرض، بل إلى إيجاد غطاء سياسي وقانوني يتيح التصرف بالأرض بعد إفراغها من أصحابها، وتحويل نتائج العدوان إلى وقائع دائمة يصعب التراجع عنها.

ولا تقف هذه المعركة عند حدود المصطلحات، بل تتقاطع مع مؤشرات سياسية وقانونية أخرى لا تقل خطورة. فتغييب اسم غزة عن الوثيقة التأسيسية لما يسمى "مجلس السلام"، بالتزامن مع التصريحات الإسرائيلية التي تنفي عملياً أي مستقبل سياسي للقطاع، يثير مخاوف جدية من وجود توجه يستهدف تهميش الهوية القانونية والسياسية لغزة، وتهيئة الأرضية لترتيبات تتجاوز الحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد لا تكون هذه المؤشرات دليلاً على خطة واحدة مكتملة، لكنها تتقاطع عند نتيجة واحدة محتملة، وهي إضعاف المكانة القانونية والسياسية لغزة وتهيئة البيئة المناسبة لفرض وقائع جديدة على الأرض.

فالخطر الحقيقي لا يكمن في حذف اسم غزة من وثيقة، وإنما فيما قد يترتب على ذلك من نتائج. فعندما يُهمَّش الاسم، وتُضعف المرجعية القانونية، ويُطرح التهجير باعتباره "عبوراً حراً"، يصبح من الأسهل الانتقال إلى مرحلة التعامل مع القطاع باعتباره مساحة قابلة لإعادة الهندسة السياسية والجغرافية، لا باعتباره جزءاً أصيلاً من الأرض الفلسطينية المحتلة التي تتمتع بهوية وطنية وقانونية ثابتة.

وفي هذا السياق، تبرز مخاوف جدية من أن تتجه ترتيبات "اليوم التالي"، عبر ما يسمى "مجلس السلام"، إلى إنشاء إطار قانوني يمنح تشكيلاته أو الجهات المنبثقة عنه صلاحيات واسعة للتصرف بالأراضي في قطاع غزة، سواء كانت من أملاك الدولة والأراضي العامة والأوقاف، أو من الملكيات الخاصة، تحت عناوين الإعمار أو الاستثمار أو إعادة التطوير.

والخطورة هنا لا تكمن في إعادة إعمار ما دمرته الحرب، فذلك حق وواجب، وإنما في منح أي جهة صلاحيات تمس حقوق الملكية أو تغير طبيعتها أو تفرض واقعاً جديداً على الأرض دون تفويض وطني أو شرعية قانونية فلسطينية.

والمفارقة أن السلطات التي تعاقبت على إدارة قطاع غزة، رغم اختلاف مرجعياتها السياسية، حافظت على السجل التاريخي للملكيات، لكنها لم تبادر إلى تحديثه واستكماله وتحصينه بما يواكب المتغيرات ويحميه من أي استغلال في ظروف استثنائية كالتي يعيشها القطاع اليوم. وبعد التدمير الواسع للمؤسسات والمحاكم والسجلات، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً إلى تحصين هذا الملف باعتباره خط الدفاع الأول عن حقوق الفلسطينيين في أرضهم.

إن العلاقة بين التهجير وملكية الأرض ليست جديدة في التاريخ. فكل مشاريع الإحلال السكاني بدأت بإفراغ الأرض من أصحابها، ثم أعقبها بناء منظومات قانونية تمنح الواقع الذي فرضته القوة مظهراً من الشرعية. ولذلك، فإن أخطر ما يمكن أن يترتب على تسويق "العبور الحر" ليس فقط إخراج الفلسطيني من أرضه، بل تمهيد الطريق للتصرف بالأرض بعد تهجير أصحابها، وتحويل نتائج الحرب إلى وقائع قانونية وسياسية يصعب تغييرها.

ولعل الأخطر أن جانباً مهماً من النقاش بين الفصائل الفلسطينية انصرف إلى البحث في ترتيبات "اليوم التالي" ومواقع القوى السياسية فيها، أكثر مما انصرف إلى السؤال الأخطر: كيف نحمي غزة نفسها من محاولات المساس بأرضها وهويتها القانونية؟ فبينما يدور الجدل حول من سيدير القطاع، قد تكون الأرض ذاتها هي الهدف الحقيقي.

ومن هنا، فإن المسؤولية الوطنية لم تعد تقع على عاتق الفصائل وحدها، بل أصبحت مسؤولية كل أبناء شعبنا. إنها دعوة إلى أهل غزة، وإلى أصحاب الأراضي، والعائلات، والمخاتير، ورجال القانون، والقضاة، والأكاديميين، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، والشخصيات الوطنية، لإطلاق أوسع مبادرة وطنية وقانونية للدفاع عن الأرض، وتحصين الملكيات، وحماية السجلات، والتصدي لأي محاولة تمنح أي جهة حق التصرف بأرض غزة أو تغيير وضعها القانوني.

لقد آن الأوان لأن تصبح الأولوية حماية غزة والدفاع عن أرضها، لا الانشغال بالتنافس على حكمها. فالوطن والشعب هما مصدر الشرعية، أما السلطة فليست سوى أداة لخدمتهما وصون حقوقهما. وحين يصبح التنافس على السلطة بديلاً عن الدفاع عن الوطن، تكون القضية الوطنية كلها في دائرة الخطر.

فلتكن هذه لحظة اصطفاف وطني حقيقي، يلتقي فيها الجميع حول حماية الأرض، وصون حقوق أهلها، ورفض أي محاولة لتكريس نتائج التهجير أو المساس بملكية الأراضي أو تذويب الهوية القانونية والسياسية لقطاع غزة. فغزة وطنٌ ليس للبيع، وأرضها ليست قابلة للتصرف، وحقوق شعبها لا تسقط بالحرب ولا تُلغى بتغيير المصطلحات.

انتخابات 2027... هل تبدأ معركة الخلافة الفلسطينية؟

بقلم: علاء كنعان

لم يكن إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس تحديد مطلع عام 2027 موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، وإصداره تعديلات على قانون الانتخابات العامة شملت زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي، وخفض سن الترشح، وتوسيع كوتا المرأة، مجرد إصدار قرار بقانون فحسب، بل كان فيه رسائل سياسية متعددة الاتجاهات، أبرزها التأكيد على الجاهزية الرسمية لتنظيم الانتخابات بعد سنوات طويلة من الغياب.

فمنذ الانتخابات الرئاسية عام 2005 والانتخابات التشريعية عام 2006، ومنذ إصدار الرئيس عباس عام 2021 مرسوماً رئاسياً بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى بسبب رفض إسرائيل إجراء العملية الانتخابية في مدينة القدس الشرقية، بقي النظام السياسي الفلسطيني يعيش حالة من الجمود الانتخابي، وخلال هذه السنوات تغيرت أشياء كثيرة؛ تبدلت أولويات الناس، وتعاقبت الأزمات، وتعاظم الانقسام، وتغيرت موازين القوى داخل حركة فتح وخارجها، حتى أصبح الحديث عن أي انتخابات جديدة يتجاوز سؤال صناديق الاقتراع نفسها ليصل إلى سؤال أكثر حساسية: من سيقود النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد محمود عباس؟

هذا السؤال ليس جديداً، لكنه عاد بقوة إلى الواجهة مع الإعلان الأخير، وفتح الباب مجدداً أمام أسماء وشخصيات يجري تداولها منذ سنوات باعتبارها مرشحة محتملة لخلافة الرئيس.

ويأتي اسم مروان البرغوثي في مقدمة هذه الأسماء، فالرجل رغم وجوده في السجون الإسرائيلية منذ أكثر من عقدين، ما زال يتمتع بحضور سياسي وشعبي لافت، وتظهر استطلاعات الرأي بصورة متكررة أنه الشخصية الفلسطينية الأكثر قبولاً في أي انتخابات رئاسية المحتملة.

ويستند هذا الحضور إلى تاريخ نضالي طويل وإلى رمزية أسير ارتبط اسمه بفكرة المقاومة والوحدة الوطنية، الأمر الذي يجعله بالنسبة لكثير من الفلسطينيين مرشحاً قادراً على استعادة جزء من الشرعية الشعبية للنظام السياسي إذا ما أُتيحت له فرصة خوض الانتخابات.

وفي المقابل، يبرز اسم حسين الشيخ، الذي صعد خلال السنوات الأخيرة إلى مواقع متقدمة داخل النظام السياسي، فبات نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ثم نائباً لرئيس حركة فتح. وقد اعتبر كثيرون هذا الصعود مؤشراً على وجود رغبة داخلية في ترتيب انتقال منظم للسلطة يحافظ على استمرارية المؤسسات والقيادة القائمة.

أما محمود العالول، فرغم حضوره التنظيمي وتاريخه الطويل داخل حركة فتح، فإن التطورات الأخيرة أوحت بأن موقعه في معادلة الخلافة الرسمية لم يعد بالمركزية التي كان يتمتع بها سابقاً، خصوصاً بعد إعادة ترتيب المواقع القيادية داخل الحركة. ومع ذلك، يبقى الرجل رقماً صعباً داخل فتح، وشخصية لا يمكن تجاوزها في أي تفاهمات مقبلة.

ويبرز كذلك اسم اللواء ماجد فرج، رئيس جهاز المخابرات العامة، الذي حصد ثاني أعلى عدد من الأصوات في انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح، وجاء بفارق بسيط عن مروان البرغوثي. ولا يعكس حضوره مكانته داخل الحركة، بل أيضاً الدور الذي تمثله المؤسسة الأمنية في معادلة ما بعد عباس.

ولا يغيب عن هذا المشهد اسم جبريل الرجوب، أحد أبرز الوجوه السياسية والتنظيمية في حركة فتح. فالرجوب يمتلك حضوراً قوياً داخل قواعد الحركة، وشبكة علاقات عربية ودولية واسعة، كما أنه لم يغادر يوماً دائرة الفعل السياسي، حتى عندما تراجعت حظوظ آخرين أو تبدلت موازين القوى داخل الحركة. ولهذا بقي اسمه حاضراً في كل نقاش يتعلق بخلافة الرئيس، وإن كانت فرصه كغيره، تبقى مرتبطة بتوازنات فتح الداخلية وقدرتها على إنتاج توافقات جديدة.

وفي الآونة الأخيرة، دخل اسم ياسر عباس، نجل الرئيس، إلى دائرة النقاش السياسي بصورة أكبر. فحضوره في بعض الملفات أثار جدلاً واسعاً داخل حركة فتح وخارجها، وفتح الباب أمام انتقادات ومخاوف من أن يُنظر إلى أي دور مستقبلي له باعتباره شكلاً من أشكال التوريث السياسي، وهي فكرة لا تحظى بقبول واسع في الشارع الفلسطيني.

لكن السؤال الأكثر حساسية لا يتعلق بالأسماء، وإنما بطريقة إنتاج الرئيس المقبل، فهل ستنجح حركة فتح في التوصل إلى مرشح توافقي يحظى بقبول داخلي وخارجي، أم أن المرحلة المقبلة ستفتح الباب أمام صراع أجنحة داخل الحركة الأكبر في النظام السياسي الفلسطيني؟

في داخل فتح توجد مراكز قوى متعددة وشخصيات تمتلك نفوذاً تنظيمياً وأمنياً وسياسياً، الأمر الذي يجعل عملية انتقال السلطة أكثر تعقيداً من مجرد تسمية خليفة للرئيس وفي ظل غياب آلية واضحة ومتفق عليها للحسم، تبقى احتمالات التوافق والصراع مفتوحة في آن واحد.

وفي الوقت نفسه، تراقب إسرائيل هذا المشهد عن كثب، فهي تنظر إلى ملف خلافة الرئيس من زاوية الأمن والاستقرار بالدرجة الأولى، وليس من منظور ديمقراطي أو مؤسسي فلسطيني. كما تبدي خشيتها من صعود شخصيات ترى أنها قد تعيد إحياء خيارات المواجهة، وتبدي تحفظاً واضحاً تجاه أي سيناريو قد يقود إلى فوز حركات أو شخصيات مثل مروان البرغوثي.

كما تفضل إسرائيل، وفق كثير من التقديرات، انتقالاً سلساً ومنظماً للسلطة لا يفرض متغيرات غير محسوبة، مع استمرار شكوكها بشأن إمكانية إجراء انتخابات فلسطينية شاملة، خاصة فيما يتعلق بملف القدس الشرقية.

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه العلاقة بين الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب وحكومة بنيامين نتنياهو تباينات في بعض الملفات الإقليمية، ما يدفع بعض المراقبين إلى التساؤل حول طبيعة الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد عباس. ومع ذلك، تبدو الأولوية الأمريكية، كما الإسرائيلية، مرتبطة بالحفاظ على الاستقرار ومنع حدوث فراغ سياسي أو أمني في الأراضي الفلسطينية.

أما الشارع الفلسطيني، الذي يعيش حالة من الإرهاق السياسي بعد سنوات طويلة من الجمود والانقسام، فيبدو أنه يبحث عن رئيس يحمل مواصفات مختلفة: رئيس يمتلك شرعية شعبية حقيقية، وتاريخاً نضالياً، ونزاهة شخصية، وقدرة على الإصلاح، وإنهاء الانقسام، واستعادة ثقة الفلسطينيين بمؤسساتهم.

وفي نهاية المطاف، قد يبقى اسم مروان البرغوثي العامل الأكثر تأثيراً في معادلة الخلافة، فإذا ما أُفرج عنه في أي تسوية أو صفقة مستقبلية، فإن المشهد السياسي برمته قد يُعاد رسمه، وقد تجد الساحة الفلسطينية نفسها أمام معادلات جديدة تختلف كثيراً عما هو مطروح اليوم.

أما إذا بقيت المعادلات الحالية على حالها، فإن اسم حسين الشيخ سيظل من بين الأسماء الأكثر حضوراً في التداول السياسي، بحكم قربه من الرئيس عباس، وتوليه مواقع متقدمة في منظمة التحرير وحركة فتح، إضافة إلى حضوره في الجولات والاتصالات السياسية العربية والدولية.

غير أن الطريق إلى الرئاسة الفلسطينية لا يزال أبعد من أن يُحسم بتزكية داخلية أو دعم خارجي، إذ تبقى الكلمة النهائية رهناً بتوازنات حركة فتح، ومواقف الفصائل، وإمكانية إجراء انتخابات حقيقية، والأهم من ذلك كله بقدرة أي مرشح على نيل الشرعية الشعبية التي بات الشارع الفلسطيني يبحث عنها أكثر من أي وقت مضى، وهي شرعية قد تحمل معها اسماً جديداً لم يبرز بعد في حسابات المتنافسين على مرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس.

صحافي وكاتب فلسطيني

بقلم: حسين ذياب أبو سليم

الصين حجر رحى النظام الدولي الجديد

يرى البعض أن الصين لم تعد تُعرَّف فقط بوصفها دولة يقودها الحزب الشيوعي الصيني، بل بات ينظر إليها بوصفها «حزب الحضارة الصينية»، نظراً لارتكاز مشروعها على إرث حضاري عميق الجذور، طويل المدى، وإذا كانت روسيا تشبه الإعصار العنيف في تأثيرها السياسي والاستراتيجي، فإن الصين تشبه التغير المناخي؛ الذي قد لا يلحظ أثره بصورة مباشرة، لكنه عميق ومتراكم وشديد التأثير.

فالصين توسّع معادلات القوة والنفوذ من خلال الاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا السياسية أكثر مما تعتمد على الأيديولوجيا، وتتمثل التحولات العملية الراهنة في الصراع القائم بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول النفوذ والسيادة والريادة والقيادة والمكانة الدولية، فيما في عالمنا العربي، فما زلنا نواجه مشكلة بنيوية عميقة تعيق قدرتنا على التأثير في مجريات النظام الدولي.

وفي المشهد العالمي يمكن التمييز بين مجموعتين أساسيتين هما: القوى الفاعلة وتضم الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي، وبخاصة ألمانيا. ومجموعة القوى المنفعلة أو الأقل تأثيراً وتضم: أفريقيا. العالم العربي والإسلامي. الهند. أمريكا الجنوبية.

ويبقى السؤال الأهم: ماذا بعد الحروب والصراعات الراهنة؟ وما مستقبل النظام العالمي؟

وتشير تقديرات العديد من خبراء العلاقات الدولية والنزاعات إلى أن النظام الدولي الحالي يشهد حالة من التآكل التدريجي، وأن مرحلة الهيمنة الأمريكية الأحادية تقترب من نهايتها، والسؤال المركزي هنا: من سيكون الوريث؟ وفي ضوء الإجابة على ذلك تُطرح عدة سيناريوهات محتملة، أبرزها:

1. نظام ثنائي القطبية. يقوم على تنافس بين الصين والولايات المتحدة، وهنا يستحضر البعض مقولة المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي: «العالم القديم يحتضر، والعالم الجديد لم يولد بعد»، فهناك كتلة صينية آخذة في التشكل، في مقابل كتلة أمريكية، بما يشبه إلى حد ما أجواء الحرب الباردة السابقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويرى بعض المحللين أن هذا النموذج قد يكون أكثر وضوحاً وأسهل في الإدارة والتعامل من واقع الهيمنة الأحادية.

2. نظام متعدد الأقطاب: ويضم الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا وغيرها من القوى الصاعدة. وفي هذا النموذج تصبح إدارة العلاقات الدولية أكثر تعقيداً نتيجة تعدد مراكز القوة وتشابك المصالح والتوازنات.

3. نظام الفوضى الدولية: وهو سيناريو يشبه إلى حد ما مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث تتراجع القواعد الناظمة للعلاقات الدولية وتزداد حدة الصراعات والتنافسات.

4. التعددية القطبية السائلة: ويقوم هذا التصور على غياب الثبات في التحالفات والأقطاب، بحيث تشهد العلاقات الدولية تغيرات مستمرة وإعادة تشكيل متواصلة لموازين القوى والتحالفات. وفي سياق التطورات الراهنة، يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة وإسرائيل أشعلتا فتيل الحرب، الأمر الذي انعكس سلباً على صورة الولايات المتحدة وهيبتها الدولية، وأوقعها في تعقيدات الجغرافيا السياسية، كما عزز الموقع الجيوسياسي لمضيق هرمز أهميته الاستراتيجية، ما دفع عدداً من الدول الإقليمية إلى البحث عن بدائل وممرات تجارية ونقل برية وبحرية تقلل من الاعتماد على هذا المضيق الحيوي وتحد من المخاطر المرتبطة به.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور